

مؤقت

# مجلس الأمن

السنة الخامسة والستون



الجلسة ٦٢٨٤

الأربعاء ١٧ آذار/مارس ٢٠١٠، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد إيسوزي - نغونديت . . . . . (غابون)

الأعضاء:

الاتحاد الروسي . . . . . السيد دولغوف

أوغندا . . . . . السيد موغويا

البرازيل . . . . . السيدة فيوتي

البوسنة والهرسك . . . . . السيد باربالييتش

تركيا . . . . . السيد قرمان

الصين . . . . . السيد لا ييفان

فرنسا . . . . . السيد آرو

لبنان . . . . . السيدة زيادة

المكسيك . . . . . السيد هلر

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد بارهام

النمسا . . . . . السيد ماير - هارتغ

نيجيريا . . . . . السيدة أوغوو

الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة رايس

اليابان . . . . . السيد تاكاسو

## جدول الأعمال

الحالة في كوت ديفوار

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim

.Reporting Service, Room U-506



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

## إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

## الحالة في كوت ديفوار

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأني تلقيت رسالة من الممثل الدائم لكوت ديفوار، يطلب فيها دعوته إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة ذلك الممثل إلى الاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون له الحق في التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة الرئيس، شغل السيد جيغيه (كوت ديفوار) مقعدا على طاولة المجلس.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة، بموجب المادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، إلى السيد تشوي يونغ - جن، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار.

تقرر ذلك.

أدعو السيد تشوي إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد تشوي يونغ - جن، الذي أعطيه الكلمة الآن.

**السيد تشوي يونغ - جن** (تكلم بالإنكليزية): أدى المأزق الانتخابي الذي بدأ في أوائل كانون الثاني/يناير من هذا العام عقب إعداد رئيس اللجنة الانتخابية السابق، السيد مامي، للقائمة الانتخابية الثانية إلى إضعاف الزخم الانتخابي على نحو خطير.

ومما يؤسف له تماما أن نرى الانتخابات تتأجل مرة أخرى. ومما يزيد من خيبة أملنا أنه بدا أن الانتخابات التي استغرق الإعداد لها مدة طويلة جدا أصبحت في متناول أيدينا عندما أُعدت القائمة الانتخابية المؤقتة، التي كانت ذات مصداقية عالية ومتوازنة جيدا، في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي.

وبتشكيل حكومة جديدة ولجنة انتخابية جديدة في آذار/مارس، من المحتمل أن تهيمن مسألتان على المسرح السياسي الإيفواري في المستقبل القريب هما: الانتخابات وإعادة التوحيد في إطار اتفاق واغادوغو السياسي.

وكما تظهر أعمال العنف الأخيرة في أنحاء متفرقة من البلد، التي أسفرت عن وفاة ١٢ شخصا وإصابة ٢٠ بجروح خطيرة، فإن ديناميات الانتخابات - إعادة التوحيد الحالية قد تتسبب في المزيد من المظاهرات العنيفة وسقوط المزيد من الضحايا.

وفي ظل هذه الظروف، حددت عملية الأمم المتحدة في كوت ديفوار ثلاثة أهداف للمستقبل القريب: أولا، صون السلام والاستقرار؛ وثانيا، حماية الإنجازات السابقة، بما في ذلك القائمة الانتخابية المؤقتة؛ وثالثا، إعداد القائمة الانتخابية النهائية بأسرع ما يمكن.

رئيس الوزراء يطالب باستقالته. وانتُخب رئيس جديد للجنة وشكلت حكومة جديدة.

ويجب الآن منح الأولوية لإعداد قائمة انتخابية تغطي بالثقة من أجل تنظيم انتخابات نظيفة وذات مصداقية. وتحقيقاً لتلك الغاية، لا بد من اتخاذ إجراءات أساسيين. أولاً، يجب حذف أسماء الـ ٤٢٩.٠٣٠ شخصا الذين كان رئيس اللجنة السابق يرغب في تسجيلهم في القائمة الانتخابية بوثائق مزورة. ثانياً، يجب إجراء مراجعة كاملة للقائمة المؤقتة لحذف أسماء من لا يحق لهم أن يدرجوا فيها والتحقق، في الوقت ذاته، من إدراج أسماء جميع من لهم الحق في ذلك. وستستغرق هذه العمليات ما بين شهر إلى شهرين وسيجري بعدها إعداد القائمة الانتخابية النهائية للانتخابات.

وإلى جانب مسألة القائمة الانتخابية، ما زال هناك تحد كبير آخر أمام إجراء انتخابات ذات مصداقية - ألا وهو تحدي نزع السلاح وإعادة التوحيد. وقد أظهرت الأحداث الأخيرة الحاجة إلى التحرك سريعاً بشأن نزع السلاح وإعادة التوحيد بغية إجراء انتخابات حرة وفقاً للمعايير التي حددها الأمم المتحدة.

وظهر ضعف جهاز الأمن الحالي في المناطق الوسطى والشمالية والغربية التي تخضع لسيطرة المتمردين. فقد عجز عن منع شن هجمات على رموز الدولة وعلى مبان تابعة لأعضاء في حزب رئيس الجمهورية، بصفة خاصة. وجرى تدمير مقر الجبهة الشعبية الإيفوارية، حزب رئيس الجمهورية. وفي نفس المنطقة، كور هوغو، تعرضت المقار السكنية لمدير الحملة الوطنية لرئيس الجمهورية وغيره من المسؤولين في الحزب للسلب والنهب والحرق. وجرى نهب مسكن المتحدث باسم رئيس الجمهورية في بلدة كاتيبولا، التي تقع أيضاً في المنطقة الشمالية الخاضعة لسيطرة المتمردين. وجرى نهب مكاتب حاكم بواكيه، الواقعة في وسط البلد،

ومع موظفي عملية الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في أبيدجان، سأواصل العمل مع أطراف اتفاق واغادوغو السياسي بهدف إعداد القائمة الانتخابية النهائية في أقرب وقت ممكن والخروج بصورة أوضح لديناميات الانتخابات - إعادة التوحيد التي تتبدى فصولها حالياً. وسيتيح لنا هذا النهج تقديم تقرير بشأن الخيارات المحتملة المتاحة لعملية الأمم المتحدة ووضع خطط مفصلة قبل انعقاد مشاورات مجلس الأمن المقبلة بشأن كوت ديفوار.

**الرئيس (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيد تشوي على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لممثل كوت ديفوار.

**السيد جيجيه (كوت ديفوار) (تكلم بالفرنسية):** تتيح هذه الجلسة لمجلس الأمن الفرصة لي لاستعراض التطورات التي حدثت في كوت ديفوار منذ اجتماعنا في ٢٨ كانون الثاني/يناير.

خلال الفترة قيد الاستعراض، اتسمت الحالة في كوت ديفوار بأزمة خطيرة تسببت فيها مسألة تزوير قائمة الناخبين لصالح المعارضة. فقد سجل رئيس اللجنة الانتخابية المستقلة، وهو عضو في أحد أحزاب المعارضة، أكثر من ٤٢٩.٠٠٠ شخص في القائمة الانتخابية باستخدام وثائق مزورة. ويشكل هذا الرقم قرابة ٨ في المائة من مجموع الناخبين. وبعد اكتشاف التزوير، رفض رئيس اللجنة الاستقالة، مما ترتب عليه إصابة المؤسسة بالشلل وعرقلة عملية السلام.

ولذلك، قرر رئيس الجمهورية حل اللجنة من أجل استبدال السيد مامي، مرتكب التزوير. وفي غضون ذلك، جرى حل الحكومة، حيث أيد بعض الوزراء، استجابة لأوامر أحزابهم السياسية، السيد مامي صراحة في حين كان

وستمضي كوت ديفوار قدما في إجراء الانتخابات في أقرب وقت ممكن، إذا أُحرز في الوقت ذاته تقدم هام في تنفيذ المادتين ٣ و ٨ من الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي المتعلق بإعادة بسط سلطة الدولة على كامل الأراضي، وهو ما يشكل الحل الحقيقي للأزمة الإيفوارية.

**الرئيس** (تكلم بالفرنسية): لا يوجد متكلمون آخرون في قائمتي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، أدعو الآن أعضاء المجلس إلى مشاورات غير رسمية لمواصلة مناقشتنا للموضوع.  
رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

وكذلك مكاتب نائب الحاكم في فافوا التي تقع في المنطقة الغربية الوسطى للبلد.

وقائمة الخسائر التي تسببت فيها أحزاب المعارضة طويلة وسيستغرق الأمر وقتا طويلا لسردها بالكامل هنا. لقد آن أوان نزع السلاح وإعادة توحيد كوت ديفوار. ولا يمكن بعد الآن تأجيل تنفيذ هذا التدبير الأساسي، المنصوص عليه في المادة ٣ من الاتفاق التكميلي الرابع لاتفاق واغادوغو السياسي، إذا كنا نرغب في إجراء انتخابات حرة في كوت ديفوار وفقا للمعايير التي حددتها الأمم المتحدة.

إن كوت ديفوار واحدة وغير قابلة للتقسيم وتتجلى وحدة الأمة في وحدة جيش الجمهورية وفي وحدة خزائن الدولة من خلال نشر الحكام ونواب الحكام باعتبارهم الممثلين القانونيين الوحيدين للدولة في الدوائر الإقليمية وبنشر قوات الدفاع والأمن التي يجب أن تؤدي المهام السيادية للدولة داخل تلك الدوائر الإقليمية.

ولا يمكن للأمم المتحدة، التي تكرس في ميثاقها قدسية مفهوم السيادة، أن تعزز السيادة الجزأة خدمة لمصالح فردية. ولا يمكن للأمم المتحدة أن تصدق على انتخابات وطنية مزعومة في أراض مقسمة إلى جزأين، يمنع فيها أنصار أحد المرشحين من الوصول إلى جزء من الأراضي ذاتها، أو لا تقوم فيها قناة تليفزيونية خاصة في المنطقة الخاضعة لسيطرة المتمردين بالدعاية سوى لمرشح واحد من بين ١٤ مرشحا.

ويجب على الأمم المتحدة أن تبذل كل ما بوسعها لدعم الميسر في الأزمة الإيفوارية، الذي يعمل بدون كلل لإيجاد حل لمسألة إعادة التوحيد. وينبغي ألا تتحول العملية الانتخابية إلى عقيدة تُطبَّق بطريقة عمياء تقريبا لإنهاء جميع أنواع الأزمات.